

الجمهورية التونسية

محكمة التعقيب

قضية جزائية عدد: 91508

تاريخ الحكم: 2020 /03/02

الحمد لله وحده

قرار تعقيبي جزائي

أصدرت محكمة التعقيب القرار التالي :

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من قبل الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بباجة بتاريخ 29 أفريل 2019 ضد المتهم ع. م. طعنا في القرار الاستئنافي الصادر عن محكمة الاستئناف بباجة بتاريخ 18 أفريل 2019 تحت العدد 1900/2018 والقاضي نهائيا حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بنقض الحكم الابتدائي والقضاء مجددا ببطلان إجراءات التتبع .

وبعد الاطلاع على القرار المطعون فيه و التأمل في كافة الإجراءات في القضية .

وبعد الاطلاع على ملحوظات السيد المدعي العام لدى هذه المحكمة والاستماع لشرحها في الجلسة والرامية إلى نقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بباجة للنظر فيها مجددا بهيئة أخرى .

وبعد المفاوضة القانونية صرح علنا بما يلي :

من حيث الشكل :

حيث قدم الطعن ممن له الصفة وفي الأجال القانونية واستوفى الموجبات الشكلية وتعين لذلك قبوله من هاته الناحية .

من حيث الأصل :

حيث يتضح بالإطلاع على أوراق القضية أن المتهم المعقب ضده أصدر شيكا على حسابه المفتوح لدى بنك تونس والإمارات وهو الشيك عدد 8073598 بتاريخ 2011/05/27 وبعرضه للخلاص اتضح أن الحساب خال من الرصيد وتولى البنك المسحوب عليه إشعاره وبانقضاء أجل إعادة تكوين الرصيد حرر شهادة في عدم الخلاص المظروفة بالملف وحرر ضده محضر إنذار وإعلام بعدم خلاص شيك ووجه كل ذلك لوكالة الجمهورية بباجة التي أحالت المتهم من أجل إصدار شيك بدون رصيد على دائرة القاضي المنفرد بالمحكمة الابتدائية بباجة والتي أصدرت حكمها عدد 2014/1715 بتاريخ 2014/12/03 ابتدائيا غيابيا بسجن المتهم مدة ثمانية أشهر وتخطيته بمبلغ مائتي دينار (200,000د) وحمل المصاريف القانونية عليه والتحجير عليه مسك واستعمال صيغ الشيكات مدة عامين اثنين. وحيث اعترض المتهم على هذا الحكم أمام المحكمة الابتدائية بباجة التي قضت بتاريخ 2015/07/01 صلب الحكم عدد 2015/140 ابتدائيا معتبرا حضوريا بسجن المتهم مدة ثمانية أشهر وتخطيته بمبلغ مائتي دينار (200,000د) وحمل المصاريف القانونية عليه والتحجير عليه مسك واستعمال صيغ الشيكات مدة عامين اثنين.

وحيث استأنف المتهم الحكم المذكور طالبا نقضه فقضت محكمة الاستئناف بباجة بتاريخ 2018/01/25 تحت العدد 1114 غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الاصل بإقرار الحكم الابتدائي.

وحيث اعترض المتهم على القرار الاستئنافي المذكور أخيرا فأصدرت محكمة الاستئناف المشار إليها أنفا قرارها طبق ما ورد بيانه أعلاه على أساس أن البنك الساحب لم يحترم الآجال المنصوص عليها بالفصل 410 ثالثا من المجلة التجارية عند تحرير الإنذار مما فوت على المتهم فرصة تسوية وضعية الشيك .

فعقبه الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بباجة ناعيا على محكمة القرار المنتقد عدم بيانها للإجراء الذي رتب البطلان والذي أدخل به البنك المسحوب عليه ليتسنى رقابتها من محكمة التعقيب وان سلامة تعليل الأحكام تقتضي بيان الإجراء الباطل ومرماه طبق الفصول 168 و199 م ا ج مضيئا أن المحكمة حجبت حق الدولة في الخطية المستوجبة دون أن تعلق

سبب ما انتهجته في الوصول لقرارها ببطلان الإجراءات ومن ثمة فقد اعتبر المعقب أن القرار المنتقد جاء مخالفا للقانون وطلب على ذلك الاساس نقضه وإرجاع الملف إلى محكمة الاستئناف بباجة لإعادة النظر فيه مجددا بهيئة أخرى .

المحكمة

***عن المطعن الوحيد المثار من قبل الوكيل العام والمتعلق بضعف التعليل:**

حيث نعى الطاعن على محكمة القرار المطعون فيه عدم بيانها للإجراء الذي رتب بطلان إجراءات التتبع، مخالفة بذلك لما أوجبه عليها أحكام النصوص القانونية سيما الفصلان 168 و199 م ا ج.

وحيث خلافا لما جاء بهذا المطعن فقد عللت محكمة القرار المنتقد قضاءها بنقض الحكم الابتدائي والقضاء مجددا ببطلان إجراءات التتبع بمقولة أن البنك المسحوب عليه أخل بواجب إثبات تاريخ العرض بظهر الصك مخالفا بذلك لأحكام الفصل 410 ثالثا من المجلة التجارية.

إصدار شيك بدون رصيد- بطلان إجراءات التتبع- إخل بواجب إثبات تاريخ العرض بظهر الشيك

وحيث إن هذا التعليل هو تعليل صحيح مؤسس على ما تضمنه الملف من وثائق وهو إعمال سليم من المحكمة لمقتضيات الفصل 410 ثالثا فقرة أولى من المجلة التجارية التي جاء بها أنه: " على كل مصرف يتمتع عن الدفع كليا او جزئيا لانعدام الرصيد او نقصانه او عدم قابلية التصرف فيه ان يثبت حينما تاريخ العرض على ظهر الصك ويدفع للحامل ما توفر من الرصيد او يخصصه لفائدته ويدعو الساحب في نفس اليوم بواسطة برقية او توكس او فاكس او بأية وسيلة اخرى شبيهة تترك اثرا كتابيا الى توفير الرصيد بحسابه او جعله قابلا للتصرف فيه وذلك في اجل أقصاه ثلاثة أيام عمل مصرفية بداية من تاريخ الامتناع عن الدفع" .

وحيث إن الخوض في مسائل إجرائية يستدعي العلم بالقانون والإلمام بالإجراءات وهي مسألة وإن كانت من صميم العمل المطلوب لقضاة الأصل فإنها تبقى خاضعة لرقابة محكمة التعقيب .

وحيث من الثابت من أوراق الملف ان محكمة القرار المنتقد قد اعتمدت أسانيد صحيحة وطبقت القانون دون خطأ ضرورة أنها راقبت الإجراءات المتبعة في قضية الحال فتبين لها مما عرض عليها من أوراق أنه لم يقع احترام الإجراءات المنصوص عليها بأحكام الفصل 410 ثالثا من المجلة التجارية وهي إجراءات وجوبية تهم النظام العام وتثيرها المحكمة من تلقاء نفسها.

وحيث تفرعا على ما تقدم فإن القرار المنتقد لما قضى بالصورة المذكورة يكون قد برر قضاءه تبريرا قانونيا سليما لا يشوبه أي خرق للقانون أو ضعف في التعليل خاصة وأنه استند إلى أحكام لفصل 410 ثالثا من المجلة التجارية وعين الإخلال الوارد بالإجراءات المتبعة من البنك وهو ما يكفي لتبرير تعليقه واتجه لذلك رد هذا المطعن ورفض مطلب التعقيب أصلا.

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 02 مارس 2020 عن الدائرة الثالثة عشرة المتألّفة من رئيستها السيدة رجاء الفخفاخ وعضوية المستشارين السيد زهير الحسني والسيدة شفيقة الحجلوي وبحضور ممثلة النيابة العمومية السيدة ليلي الشابي وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة هاجر السلطاني .

وحرر في تاريخه